

## الإمارات العربية المتحدة

تشير التوقعات إلى تحسن النشاط الاقتصادي بدعم من توقعات ارتفاع نمو القطاع غير النفطي إلى ١,٧% في الفترة ما بين عامي ٢٠٢٠-٢٠٢٢ مقابل نمو متوقع نسبته ١% في العام ٢٠١٩، في حين ستشهد معدلات التضخم ارتفاعاً هامشياً في العام ٢٠٢٠ قبل أن تصل إلى ٢,٤% في ٢٠٢٠-٢٠٢٢. ومن المقرر أن تساهم السياسة النقدية التيسيرية وسياسات التحفيز المالي والإصلاحات الداعمة للاستثمار بيئة الأعمال الداعمة للاستثمار في دعم النشاط غير النفطي. من جهة أخرى، ستظل عائدات النفط منخفضة على المدى المتوسط مما قد يؤدي إلى تقليص فوائض الحساب الجاري. إلا أن مرونة الاقتصاد الإماراتي ستساهم في تعزيز قدراته على مواجهة المخاطر السلبية المتمثلة في التوترات الجيوسياسية وتراجع العائدات النفطية وضعف الطلب الخارجي.

بدعم من طلب الشركات المرتبطة بالحكومة والشركات الكبرى على الاقتراض.

### مئاته الوضع المالي على الرغم من تراجع الإيرادات

من المتوقع أن تتراجع الإيرادات الحكومية من نسبة ٢٩,٢% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٩ إلى ٢٨,٠% من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٠-٢٠٢٢ على خلفية انخفاض أسعار النفط وآثار التدابير الحكومية التي تهدف إلى خفض تكاليف الأعمال التجارية وتحسين الإطار الناظم للنشاط الاستثماري. من جهة أخرى، سيرتفع الإنفاق العام خلال الفترة الممتدة بين ٢٠١٩-٢٠٢١ على خلفية الخطط الحكومية الهادفة لتعزيز النمو الاقتصادي. لذا فإنه من المتوقع أن يزداد عجز الميزانية ليصل في متوسط إلى ٣,٢% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين ٢٠١٩-٢٠٢٢. إلا أن الوضع المالي ما يزال قوياً بفضل توافر الحيز المالي والمصداق المالية المرتفعة.

من جهة أخرى، سيؤدي تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وتراجع أسعار النفط والتوترات الجيوسياسية الإقليمية إلى تقليص فائض الحساب الجاري على المدى المتوسط، حيث يتوقع أن تتراجع نسبته من الناتج المحلي الإجمالي من ٨,٨% في العام ٢٠١٩ إلى حوالي ٦,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٢٠-٢٠٢٢. وفي المقابل، ستساهم الإصلاحات الحكومية في تحسين بيئة الأعمال على المدى المتوسط وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإمارات.

### آفاق واحدة رغم المخاطر السلبية

تتميز الإمارات ببيئة أعمال مواتية (احتلت المرتبة السادسة عشر في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي) هذا إلى جانب الإصلاحات الحديثة الداعمة للاستثمار والبنية التحتية المتطورة وقوة أداء قطاع البنوك بما يجعل الإمارات إحدى أكثر الوجهات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى المنطقة.

إلا أن المخاطر السلبية المتمثلة في حالة عدم اليقين بشأن النمو العالمي والتقلبات الجيوسياسية الإقليمية وضعف الطلب الخارجي قد تحد من النمو الاقتصادي غير النفطي. وقد أثرت تلك المخاطر على تدفق إيرادات الشركات التابعة للحكومة والتي تشكل حصة كبيرة من قطاع الأعمال. في حين قد تساهم أسعار الفائدة المنخفضة في الحد من بعض ضغوط خدمة الدين الخاصة بالشركات الحكومية على المدى القصير، إلا أن الطاقة الإنتاجية الفائضة بعد اكسبو ٢٠٢٠ قد يسبب ضعفاً في ميزانيتها المالية.

بالإضافة إلى ذلك، أدى التراجع المستمر لأسعار العقارات إلى خفض جودة ضمانات القروض لدى البنوك وارتفاع المخصصات وانخفاض صافي إيرادات الفائدة. إلا أن تأسيس لجنة جديدة لتنظيم القطاع العقاري وكذلك جهود البنك المركزي الأخيرة للحد من اكتشاف البنوك على لقطاع العقاري قد تساهم في إدارة هذه المخاطر على المدى المتوسط.

### القطاع النفطي يدعم النمو الاقتصادي

سيظل النشاط الاقتصادي في الإمارات مرناً خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، على الرغم من توقع استمرار خفض حصة إنتاج النفط المرتبط باتفاقية الأوبك وحلفائها وتراجع الطلب على منتجات الطاقة، وهو الأمر الذي قد يقلل من أثر الاستثمارات في هذا القطاع على النمو ومن المتوقع أن يسجل القطاع النفطي نمواً يصل إلى ٢,٢% في المتوسط خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٢٠-٢٠٢٢. وفي المقابل، يتوقع أن يسجل القطاع غير النفطي نمواً بنسبة معتدلة تصل إلى ١% في العام ٢٠١٩ قبل أن يرتفع إلى حوالي ١,٨% في الفترة ما بين عامي ٢٠٢٠-٢٠٢١ حيث سيساهم معرض إكسبو ٢٠٢٠ في تعزيز قطاعي السياحة وتجارة التجزئة بالتزامن مع بدء ظهور نتائج سياسات التحفيز المالي والإصلاحات الاقتصادية. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العام ٢٠٢٢ إلى ١,٥%، بضغط من تراجع تأثير حزمة التحفيز في أبو ظبي ومعرض اكسبو ٢٠٢٠.

### معاونة القطاع العقاري مستمرة

ما يزال سوق العقارات في الإمارات يشهد حركة تصحيحية في ظل تكيف الأسعار لتتوافق مع زيادة العرض. ومن المتوقع أن تستقر موجة تراجع الأسعار، التي بدأت في العام ٢٠١٥، على المدى المتوسط بفضل تأسيس اللجنة العليا للتخطيط العقاري والتي من شأنها تنظيم وتيرة المشاريع العقارية. كما ستساهم المبادرات التحفيزية الساعية لخفض تكاليف المعاملات العقارية إضافة إلى التوقعات ببقاء أسعار الفائدة منخفضة نسبياً وتوفير الدعم لكبح جماح تراجع الأسعار على المدى المتوسط.

### توقعات بزيادة طفيفة للتضخم في العام ٢٠٢٠

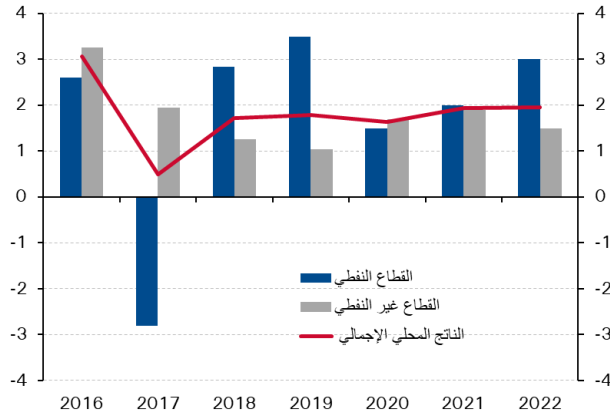
دخلت الإمارات في مرحلة انكماش الأسعار في العام ٢٠١٩، إلا أن انتعاش الطلب المتوقع مع اقتراب فعاليات معرض اكسبو ٢٠٢٠، بالإضافة إلى تأثير فرض الضرائب الخاصة الجديدة، بدءاً من ديسمبر ٢٠١٩، سيكون لهما دوراً في اكتساب الأسعار لمزيد من الزخم. من جهة أخرى، من المتوقع أن تظل أسعار الوقود المحلية منخفضة على المدى المتوسط نتيجة لضعف أسعار النفط. لذا فإنه من المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى ٢,٤% في المتوسط خلال فترة التوقع ٢٠٢٠-٢٠٢٢.

### السياسة النقدية التيسيرية تدعم القطاع الخاص

سيساهم تحول موقف السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٩، وما عقبه من خفض أسعار الفائدة المحلية نظراً لربط الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي، في خفض تكاليف تمويل القطاع الخاص. ومن المتوقع أن يساهم خفض أسعار الفائدة في دعم طلب القطاع العام والأفراد وقطاعات الأعمال للانتماء، إضافة للحد من أعباء خدمة الديون. ورغم التباطؤ الاقتصادي، إلا أن شروط الائتمان ما زالت داعمة مع وجود بعض التشدد بمتطلبات الضمان على القروض العقارية والعلاوات على القروض مرتفعة المخاطر. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الائتمان المحلي حوالي ٤% في المتوسط خلال الفترة ما بين ٢٠٢٠-٢٠٢٢.

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

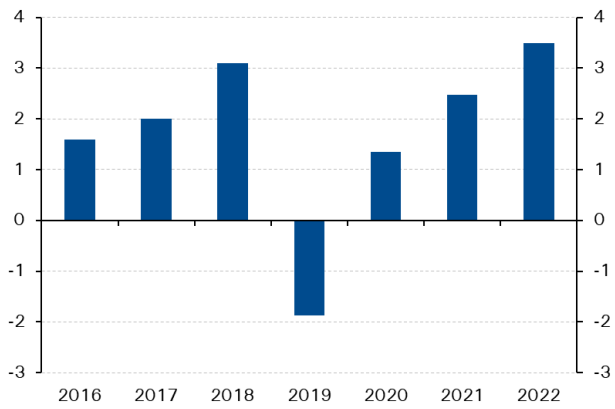
(% على أساس سنوي)



المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: التضخم

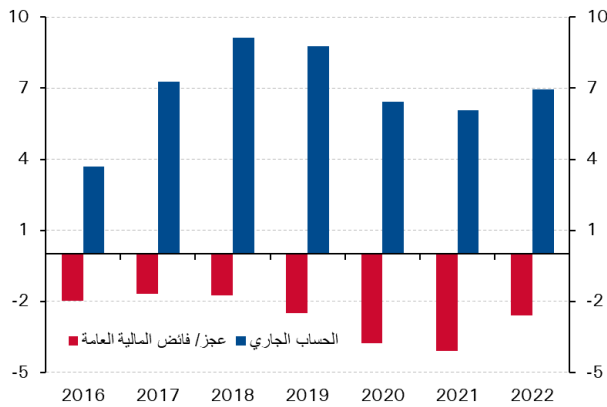
(% على أساس سنوي)



المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: رصيد الحساب الجاري

(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: مصرف الإمارات المركزي، صندوق النقد الدولي وتقديرات بنك الكويت الوطني

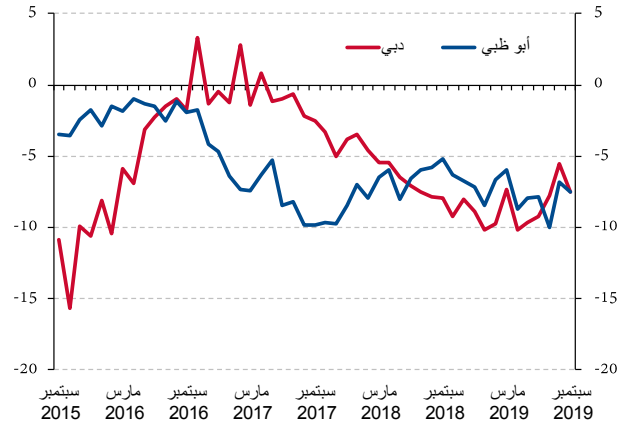
الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

٢٠٢٢*	٢٠٢١*	٢٠٢٠*	٢٠١٩*	٢٠١٨	الوحدة	البيان
٤٦٦	٤٤٠	٤١٩	٤٠٩	٤١٤	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
٢,٠	١,٩	١,٦	١,٨	١,٧	%	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
٣,٠	٢,٠	١,٥	٣,٥	٢,٨	%	الناتج المحلي النفطي
١,٥	١,٩	١,٧	١,٠	١,٣	%	الناتج المحلي غير النفطي
٣,٥	٢,٥	١,٤	١,٩	٣,١	%	الناتج المحلي التضخم
٢,٦	٤,١	٣,٨	٢,٥	١,٨	%	ميزان المالية العامة
٧,٠	٦,١	٦,٤	٨,٨	٩,١	%	الحساب الجاري

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: أسعار العقارات السكنية في أبوظبي ودبي

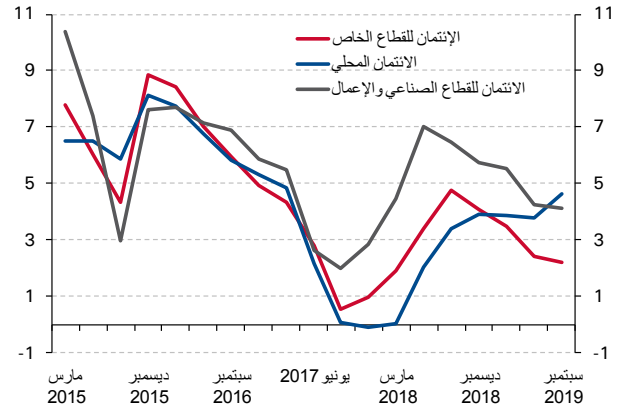
(% على أساس سنوي)



المصدر: بنك التسويات الدولي

الرسم البياني ٤: الائتمان المحلي والمقدم للقطاع الخاص

(% على أساس سنوي)



المصدر: مصرف الإمارات المركزي